إنما هو بحسب انتظام معناه بالكلية والجزئية ومعنى الاسم من حيث هو
معنا صالح للانتظام فيهما بخلاف معنى الفعل والحرف فإنه غير مستقل بل
المفهومية فلا يصح أن يحكم عليه بشيء وبحث فيه شيخنا سيدي الحبيب اللخمي
شرح الخزرجية قوله كل جزء من تبعيض قراءة ثم شرحه القرافي [illegible]
قوله بحسب ما تشخص معناه أي إذا قال معناه دون مسماه كما للسنوسي
في شرح المختصر يشمل الحقيقي والمجاز قوله حمل المواطاة حمل مواطاة
لموافقة المحمول للمحمول عليه بأن يكون المحمول عليه من أفراد المحمول
قوله إثبات شيء لآخر وقال الشيخ التلمساني حمل المواطاة
حمل أجزاء الشيء عليه كقولنا الإنسان حيوان ناطق الإنسان جسم الإنسان جوهر
أي الإنسان ناطق وكل هذه الحمل المعنى زائد على ما هنا لأن الإنسان إذا يصدق
عليهما إلا بالنسبة إلى الحقيقة وأما عند قصد المبالغة فلا مانع من أن يقال
ما الله على والنشا معنى على [illegible] ويكون هذا كليا إذ قد يحمل المصدر
على الذات مبالغة كقولهم زيد عدل قال الشاعر يصف ناقة
ترتاع ما غفلت حتى إذا ادكرت ... فإنما هي إقبال وإدبار
قوله وإنما يكون كليا باعتبار حمله على الشخص إذ لا أنه يحمل عليه
حمل مواطاة قوله إنما هي للمعنى إذ أما الصفة يحصل حالها في نفسه
لكل معنى قوله والمراد بتصور المعنى إلخ نقل جي الجزء التقي قوله
حصوله في الذهن أي ارتسامه فيه وهذا غير الصورة ويبقى هنا أن الشيء زائد
على نفس الارتسام الذي هو حصول المعنى حتى يقال حصلت صورة المعنى في الذهن
كما قلت حصلت صورة الصورة قوله وقلنا نفس تصوره أي
لتشبيه المعنى لأنه انتفى المنع لتعين التصور فيخرج بعض أفراد الكلي
عن تعريف الجزئي إذ لو قيل الجزئي هو ما امتنع فيه الشركة تبادر منه الامتناع الخارجي
بحسب نفس الأمر فيخرج منه ما هو فيه واجب الوجود ولا ما معنى
من أن التوحيد امتنع من الشركة فيه موجب تقييد المنع بنفس التصور

قوله

٣٢

قوله والجمع بين الضدين فإنه محال إذ لتحققت كلية لهذا أي
بعرض صرفه على كثير وإن حال صدقه عليها ممتنعا في نفس الأمر في
كل جزئي كزيد إن يكون كليا بعرض تعدد مصدوقه وإن كان ممتنعا
في نفس الأمر أجيب بأن الواضع وضع الاسم وهو لما حقيقته
الذهنية من غير تشخص والكلي مثلا في عرض التعدد فيها ما المشيئة والجمع
وصدقه خلاف انتفاء فيمتنع فيه العرض والعروض قوله كبحر من زئبق إلخ
هذه التمثيل بأن الكلام في المفرد وهذا مركب ورد الشيخ السنوسي
بأن هذا مفرد مقيد لا مركب إذ المقصود الجرم المتصف بكونه من كذا إلا الجرم
بنية والتركيبية معا حتى يكون مركبا وكذا المركب بالجبل الجبل يفيد أن يكون
من ياقوت والزئبق كزبرج ودرهم اسم معرب [illegible] بعد الراء ويجوز
والعرب بخفة [illegible] وهو السلكة الموجود في
العجم ثم استعملته العرب قوله كالإله يجب أن يسقط هذا المثال
من أقسام الكلي لأن الكلي مفهوم في مقام الألوهية بلا بحث في
تعلق من التعدد في الجسمية والتركيب فلا ينبغي الإضافة كما صرح به ابن العربي
في شرح التنقيح ومنع إطلاق لفظ الكلي على واجب الوجود سبحانه فيه
إيهام تعمع من الإضافة الشرعية مقرر لذكرها إذا ... قال شيخنا
عبد السلام السكتاني وكذا الجزئي يوهم التبعيض ... الشيء الموضوع
في فوائد مستحيل في حقه تعالى قوله على سبيل البدلية بيانه أنا إذا
قلنا في ذات أنها مستغنية عما سواها وما عداها مفتقر إليها لا يصح
أن نقول في ذات أخرى إنها مستغنية عما سواها لاستلزام ذلك أن يكون ما عدا الذات
الأولى مفتقرا إليها فلا يقبل التعدد إلا على سبيل البدلية بل إنه كما بيان
هذا المحذور إنما يمنع التعدد خارجا وأما هنا فغايته ما يلزم الجمع بين
النقيضين وهو محال وقد مر أن المحال يعرضه العقل ويجوز صدقه على كثير
بل كالجمع بين الضدين وقد تعقلت الحكماء علية الدور بينهم تعقلت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)